العتيبي يسأل الصالح عن مشروع تجهيز المركز الوطني للأمن السيبراني

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون أنس الصالح ، قال في مقدمته: فيما يتعلق بمشروع «تجهيز المركز الوطني للأمن السيبراني» فمن المعروف أن الكويت دولة ذات سيادة في حدودها وأراضيها وقراراتها، وأيضا في معلوماتها وفضائها الإلكتروني وأمنها السيبراني، والذي أصبح اليوم إحدى الركائز الأساسية في تأمين وحماية أنظمة المعلومات والبنية التحتية والشبكات الحكومية من أي اختراقات أو هجمات الكترونية قد تستهدف الكويت ومعلوماتها وشبكاتها، فقد أصبحت المؤسسات الحكومية اليوم تعتمد بشكل رئيس على التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والتشغيل وتقديم الخدمات للمواطنين.

كما أصبحت هذه الأنظمة التقنية تحتوي على معلومات الدولة الحساسة وبيانات المواطنين كافة، بياناتهم المالية والمعلوماتية وكل ما يرتبط بهم ما يجعل الحفاظ على هذه المعلومات وحمايتها إحدى أهم الأولويات اليوم، خاصة لما يشهده العالم من اختراقات متكررة ومتطورة تستهدف المنطقة بشكل مستمر.

من هذا المنطلق وحرصا من جانبنا على أهمية الحفاظ على أمن هذه المعلومات وحفظ سريتها وسيادتها، وأن تكون بأيد وطنية أمينة، وحفاظا عليها من التلاعب أو التجسس أو السرقة أو الاختراق أو الوصول غير المشروع.

وانطلاقا من اعلان الكويت إستراتيجيتها في الأمن السيبراني لتشمل الأعوام 2017م حتى 2020م وتكليف الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بتطبيقها وتنظيمها والتي بدورها تعاقدت مع شركة (بروتكشن جروب إنترناشيونال - PGi) البريطانية في يناير 2018 بمبلغ قدره 499 ألف دينار للقيام بإعداد إطار العمل والهيكل التشغيلي وبرنامج عمل الأمن السيبراني) والذي تم الانتهاء منه في يوليو 2018م والذي يتضمن دراسة مستوى الأمن السيبراني في دولة الكويت وقد تم تقييم مستوى دولة الكويت على أنه ضعيف جدا.

كما أوصت هذه الشركة بتطبيق استراتيجية وحماية الجهات الحيوية في الدولة بشكل أساسي. إلا أن الهيئة العامة للاتصالات اليوم تتفق مع شركة BAE Systems البريطانية لإنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني، والتي نمتلك عليها عدة استفسارات وتساؤلات وملاحظات خاصة فيما يتعلق بنشاط الشركة واختيارها وطبيعة عملها وطبيعة المشروع وكيفية تنفيذه، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالتالي:

1 - هل تم التعاقد مع شركة BAE Systems لتنفيذ مشروع إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني NCSC؟ وهل هي المقاول الرئيس في المشروع؟

2 - على أي أساس قامت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات باختيار شركة BAE Systems دون غيرها من الشركات؟ وما الشركات التي تم التعاقد معها بالباطن بواسطة شركة BAE Systems ؟

3 - هل تمت دعوة الشركات الكويتية المختصة في مجال الأمن السيبراني للمشاركة في المشروع؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بأسماء هذه الشركات.

خالد العتيبي

4 - باعتبار أن المشروع يتعلق بالأمن السيبراني وأمن الدولة المعلوماتي ، هل تم التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والجهات الأمنية للاطلاع على تفاصيل المشروع الفنية وكيفية عمله ومدى ملاءمته مع المعايير الأمنية في الوزارتين من دون تعارض؟

5 - هل تم التنسيق ومشاركة الجهات الرقابية بالتفاصيل الفنية والقانونية للمشروع للتأكد من أن مشروع إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني لا يخالف الدستور والقانون ولا ينتهك خصوصية الأفراد والمؤسسات؟

6 - قامت شبكة BBC البريطانية بإنتاج فيلم وثائقي بتاريخ 30 يونيو 2017م بعنوان (أسلحة المراقبة الشاملة) تتهم فيه شركة BAE Systems البريطانية بشكل مباشر والتي ترغب الهيئة العامة للاتصالات بالتعاقد معها، بأنها شركة تبيع أنظمة مراقبة داخلية شاملة هدفها جمع وتحليل المعلومات عن المواطنين وإخضاعهم لمراقبة الكترونية شاملة ومستمرة، الأمر الذي يجعل الشركة في موطن الشبهات ، فما الإجراءات والتدابير الفنية والوقائية والاحترازية التي تضمن من خلالها الهيئة ألا يكون مشروع بناء المركز الوطني للأمن السيبراني بمثابة مشروع للرقابة الشاملة وليس للأمن السيبراني؟

7 - نمى إلى علمنا أن شركة BAE Systems واجهت صعوبات وفشلت في استكمال وتشغيل مشروع مشابه في المملكة الأردنية الهاشمية مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، وأنه تم استبعادها من استكمال المشروع فما تدابير الهيئة حيال ذلك؟

8 - هل تمت مناقشة التفاصيل الفنية للمشروع مع خبراء أو شركات كويتية في مجال الأمن السيبراني؟ وما آراؤهم الفنية في المشروع؟ وهل سيعطي مشروع انشاء المركز الوطني للأمن السيبراني من الناحية الفنية أي صلاحيات أو نفوذ أو قدرة للهيئة أو موظفيها أو لشركة BAE Systems على اعتراض أو جمع أو تحليل أو تخزين أي من المعلومات الصادرة أو الواردة التي تمر عبر شركات الإنترنت أو الاتصالات؟

10 - هل ستقوم الهيئة بعمل نظام تخزين مركزي يقوم بتخزين وتحليل الـ البيانات الوصفية Metadata، الخاصة بمعلومات الإنترنت والاتصالات؟ وكم سعة هذا النظام وما هو الهدف من تخزين هذه البيانات الوصفية؟ وهل يمكن استخراجها أو رؤية تفاصيلها فنيا؟

11 - إلحاقا للسؤال السابق، هل يمكن للهيئة العامة للاتصالات أو موظفيها أو شركة BAE Systems استخراج المعلومات الوصفية فنية من دون الرجوع للنيابة العامة أو جهات التحقيق؟ وما الضمانات التي اتخذتها الهيئة حيال ذلك؟

12 - تقنيًا لا يمكن التفريق بين المعلومات السرية وغير السرية التي ستعبر عبر المركز الوطني للأمن السيبراني؟ فما الإجراءات التي قامت الهيئة باتخاذها لمنع جمع أو تحليل أو اعتراض البيانات والمعلومات السرية الخاصة بدولة الكويت وجهاتها الأمنية؟

13 - يتسم المشروع بحساسية بالغة فما معايير التوظيف التي اتخذتها الهيئة العامة للاتصالات؟ وهل سيتمكن الأجانب أو الوافدون في أي مرحلة من مراحل المشروع من إدارة أو تشغيل أو تفعيل أو تحليل أو استخدام أو رؤية أي من الوظائف الخاصة بالمشروع أو البيانات السرية فيه؟ وما التدابير الأمنية التي من خلالها ستتم مراقبتهم أو التدقيق بتصرفاتهم؟

14 - هناك شركات كويتية متخصصة بالأمن السيبراني قامت بتنفيذ مشاريع حساسة في دول مجاورة فلماذا لم يتم استدعاؤها للمشاركة؟

15 - كيف تقوم شركات أجنبية بتنفيذ وتشغيل وإدارة مشروع أمني حساس من دون إشراف الخبراء والشركات الكويتية؟

16 - أحد أهم أهداف استراتيجية الكويت للأمن السيبراني هو دعم القطاع الخاص الكويتي وبناء القدرات السيبرانية الكويتية في حين أن ما يتم الآن هو خلاف ذلك، فما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتحقيق هذا الهدف؟

خورشيد يسأل الفاضل عن العاملين في «البترول» ممن تم تعديل أوضاعهم بعد حصولهم على الشهادة الجامعية من مصر

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل قال في مقدمته : قامت مؤسسة البترول الكويتية باعتماد شهادات دراسية لبعض العاملين لديها أثناء الخدمة «تعديل وضع» من دون اتخاذ الإجراءات المتبعة وهي تقديم اختبار اللغة الإنجليزية واختبار التخصص وتم العلم أيضا في أنه توجد حالات تم تعديل وضعها الوظيفي بالاستثناء من الإجراءات المتبعة.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 - نسخة من كشف العاملين في مؤسسة البترول الكويتية الذين تم تعديل وضعهم الوظيفي بعد حصولهم على الشهادة الجامعية من جمهورية مصر العربية منذ عام 2009 حتى تاريخه.

2 - نسخة من الشهادات الجامعية لمن تم تعديل وضعهم الوظيفي من دون اتخاذ الإجراءات المتبعة «تقديم اختبار اللغة الإنجليزية واختبار التخصص» في مؤسسة البترول الكويتية منذ عام 2009 حتى تاريخه.

صلاح خورشيد

3 - هل قامت المؤسسة بالتحقق من الجامعات التي تم تقديمها من العاملين لتعديل أوضاعهم الوظيفية إذا كانت هذه الجامعات معتمدة من وزارة التعليم العالي.

4 - هل قامت مؤسسة البترول الكويتية بترشيح موظفين إلى مناصب إشرافية وقيادية من الذين تم تعديل أوضاعهم الوظيفية بعد حصولهم على المؤهل الجامعي أثناء الخدمة من الجامعات المصرية بالاستثناء من دون اتخاذ الإجراءات المتبعة وهي تقديم اختبار اللغة الإنجليزية واختبار التخصص؟ إذا كان الجواب نعم فيرجى تزويدي بنسخة من نموذج اعتماد نتيجة المفاضلة النهائية إذا تمت المشاركة في المناصب الإشرافية أو القيادية في مؤسسة البترول الكويتية.

5 - نسخة من نموذج اعتماد نتيجة المفاضلة النهائية للمرشحين لشغل وظيفة رئيس فريق الرواتب والنقد والبنوك لدى الإدارة المالية في مؤسسة البترول الكويتية -إن وجد-

التي لا تخضع لرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة

النصف يسأل عن أنواع الصناديق الخاصة في «التربية والتعليم العالي»

وجه النائب راكان النصف سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي قال في مقدمته : لوحظ في الأونة الأخيرة إنشاء صناديق خاصة في وزارة التعليم العالي لا تخضع لرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة وثبت وجود تجاوزات مالية بها.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 - أنواع الصناديق الخاصة في الوزارة والجهات التابعة لها.

2 - الشروط القانونية لإنشاء الصناديق الخاصة وتاريخ إنشائها وشروط استقبال التبرعات في تلك الصناديق.

3 - أوجه الصرف في الصناديق الخاصة والميزانية المخصصة لها اعتبارا من عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تحديد الجهات الرقابية عليها.

4 - كشف بأسماء الذين صرف لهم من الصناديق الخاصة اعتبارا من عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

تتمات

300 مليون دولار

وقال الخالد : من المؤسف أن تدخل المأساة السورية يوم الجمعة الموافق 15 مارس عامها التاسع ، عانى خلالها أبناء الشعب السوري الشقيق ظروفا صعبة ويأتي مؤتمرنا السابع اليوم للمانحين للأسهام في رفع المعاناة عن أبناء هذا الشعب المنكوب ، في ظل انعدام أي حل سياسي لهذه القضية الإنسانية ، مما يدعونا إلى بذل المزيد من الجهود ، للوصول إلى حل سلمي ينهي هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن وفق المرجعيات الدولية ، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2254 ، مجددين في هذا الإطار دعمنا التام لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسوريا جيير بيدرسون ، ومقدرين ما بذله سلفه ستيفان دي مستورا من جهود حثيثة.

أضاف : إن دولة الكويت ومنذ اندلاع الأزمة في سوريا لم تدخر جهدا في تقديم شتى أنواع الدعم ومشاركتها أتي هذا المؤتمر المهم تأتي إيمانا منها بأهمية تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية ، حيث استضافت ثلاثة مؤتمرات للمانحين وشاركت في رئاسة مؤتمرين لاحقين ، بالإضافة إلى مشاركتها في المؤتمر السابق والحالي وساهمت خلال كل تلك المؤتمرات بمبلغ وقدره مليار وستمائة مليون دولار ، رغبة برفع المعاناة عن كاهل الأبرياء والتخالي من أبناء الشعب السوري الشقيق.

وأشار إلى أنه في إطار عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن ، فقد سعت كذلك إلى جانب مملكة السويد الصديقة بصفتهما حاملي قلم ، ملف الشأن الإنساني السوري في استصدار القرار رقم 2401 الذي تم اعتماده بالإجماع والمتعلق بوقف الأعمال القتالية في سوريا لمدة 30 يوما وتيسير وصول المساعدات الإنسانية ، إضافة إلى القرار رقم 2449 الصادر في ديسمبر من العام 2018 الخاص بتجديد آلية وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا.

من جهة أخرى اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مع رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري أمس ، على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر بروكسل الثالث حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة .

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتنميتها في كل المجالات ، كما تم تناول آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية والتطورات التي تشهدها المنطقة بالإضافة إلى عدد من القضايا محل الاهتمام المشترك.

الغانم : قضايانا

في العاصمة المغربية الرباط ، ألقتها بالنيابة عنه النائبة صفاء الهاشم بعد أن دعاها الغانم من على المنصة لإلقاء كلمة وفد الكويت بمناسبة احتفال العالم بيوم المرأة وتقديرا للمرأة الكويتية.

وقال الغانم في كلمته : « ما أريد أن أقوله هنا ، هو أننا لسنا وحدنا في هذا العالم ، لدينا قضايانا ، ولدى العالم قضاياه ، لكن حتما لدينا نحن والعالم قضايانا المشتركة ، وأغلب قضايانا الإسلامية ، هي قضايا عالمية ، أو هكذا يجب النظر عليها والتسويق لها ، لأنها قضايا إنسانية بامتياز » .

أضاف بهذا الصدد : « تذكروا أيها السادة أننا كدول إسلامية ، أعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ، وأعضاء في اللجنة الأولمبية الدولية ، نحن أعضاء في اليونيسكو والفاو واليونيسيف ومنظمة التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية وغيرها من مئات المنظمات الدولية ، وفي كل تلك المنظمات ، هناك الآخر ، شريكنا في الإنسانية وجارنا في هذا الكوكب ، لذلك علينا النظر باستمرار ، الى كيفية التعامل والتحاور والتفاعل مع شركائنا الدوليين والإقليميين » .

وأعاد الغانم تذكير الحضور بمثالين لما يمكن أن يسفر عنه التنسيق الإسلامي والتفاعل مع الآخر من نتائج قائلا « كلكم أيها السادة ، تتذكرون البندين الطارئين اللذين تقدمنا بهما أمام آخر مؤتمرين للاتحاد البرلماني الدولي ، ونجحنا في تمريرهما ، البند المتعلق بالقدس والبند المتعلق بالروهينغا » .

وتساءل : « هل كنا نستطيع لوحدنا كدول إسلامية تمرير هذين البندين ، أم كنا نحتاج الى الآخر ، المختلف معنا ؟ فقط انظروا ودققوا في أسماء من صوت معنا ، لتعرفوا فقط أن قضايانا كما أكدت مرارا ، هي قضايا إنسانية عادلة ، عابرة للقارات ، والديانات ، والأعراق ، واللغات .

وأشار في كلمته الى ظروف تأسيس منظمة التعاون الإسلامي قائلا « في سبتمبر عام 1969 ، تداعى رؤساء وزعماء 24 دولة إسلامية ، الى هذه المدينة الوادعة الجميلة ، ليتدارسوا تداعيات حريق المسجد الأقصى آنذاك ..ومن ذاك الحدث المشؤوم ، ومن هذه العاصمة العزيزة ، انطلقت منظمة التعاون الإسلامي ، التي كبرت مع الوقت لتشمل 57 دولة تمتد عبر أربع قارات ، بثقل سكاني يصل الى ملياري نسمة » .

أضاف «وها نحن بعد خمسين عاما ، وفي ذات المكان ، وبعد أن بلغنا من العمر ما بلغناه ، وخبرنا من الدنيا ما خبرناه ، نأتي كرؤساء للبرلمانات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، لنتدارس ذات القضايا والملفات ، وعلى رأسها القدس والأقصى » .

وتطرق الغانم في كلمته الى الأوضاع السلبية التي تعيشها الدول الإسلامية قائلا : « أعرف تماما ، وأعي بشكل كامل ، أن منظمتنا ليست بتلك القوة المرجوة ، وأعرف تماما ، بأن مشاكلنا وأزماتنا في العالم الإسلامي أكثر من أن تحصى ، لكن هذا الوعي والادراك ، لم يجعلني يوما من الأيام ، فريسة لليأس والإحباط ، ربما لأنني مؤمن بأن التحديات الكثيرة ، هي بوابتنا للعمل الكثير ، وأن أزماتنا المتلاحقة ، سبب في إيماننا بضرورة التحرك » .

أضاف « أقول هذا الكلام وأنا أعرف أزماتنا السياسية ، واختلالاتنا الاقتصادية ، وخلافاتنا البينية ، وملفاتنا المزمنة كالديون والمجاعات والأوبئة والأمية والانفجارات السكانية والتصحر والتعثر التنموي وغيرها من ملفات».

واستدرك الغانم قائلا : « لكنني في ذات الوقت ، أعرف تماما ، ما نملك برغم كل شيء ، أعرف أبناءات شبابنا المسلم ، وأعرف نجاحات المرأة المسلمة ، وأعرف بقاء الوجدان الإسلامي القائم على الايمان بهذا الدين العظيم حيا ومتوهجا ، وأعرف التحولات الديمقراطية والحقوقية التي طرأت علينا وإن كانت على مهل وبطء ، وأعرف الكثير من التطورات التي ساهمت وتساهم في تغييرنا وتغيرنا » .

وقال : « من هذا الوعي ، علينا أن نعمل ، ومن هذا الادراك علينا أن نتطلع الى الامام ، ومن تلك المعرفة بما حدث وما يحدث ، علينا التحرك قدما » .

أضاف « هناك فرق بين المراجعة الذاتية المطلوبة، وبين البكاء على اللبن المسكوب ، وهناك فرق بين النقد الذاتي ، وبين جلد الذات ، وهناك فرق بين معرفة عيوبنا والاقرار بها ، وبين الوقوع أسرى عقد النقص، وهناك فرق بين الانفتاح على الآخر ، المختلف ، والمغاير ، وبين الوقوع تحت تأثيره بما يؤدي الى المسخ الحضاري ، والانسلاخ من الهوية » .

وقال الرئيس الغانم : « نحن مسلمون ، ونتكئ على رصيد متراكم وضخم من الحضارة ، لكننا كأسلافنا المتنورين ، منفتحون على الحضارات الأخرى ، لا نخشى التقاطع معها ، والتفاعل مع مخرجاتها » ، وأعرب عن ثقته بقدرة الدول الإسلامية على التعاطي مع قضاياها بكل ايجابية مشيرا الى ان المؤتمر يعد فرصة للتداول عبر لجانه المتعددة ، في آليات العمل المستقبلي بشأن قضايانا الإسلامية المختلفة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقدس .

أضاف : « كما أن مؤتمرنا هذا ، يعد فرصة ومناسبة للتعاطي بشأن ملفاتنا المزمنة ، التي ظلت عقودا من الزمن بلا حل ، كملف الجزر الإماراتية الثلاث ، وملف كشمير وملف الأقليات المسلمة المضطهدة ، أو ملفاتنا المستحدثة كملف الروهينغا واليمن وسوريا وغيرها من ملفات وقضايا » .

«التكميلية» غداً

البرلمانية الماضية، للمسارعة إلى التقدم بطلب الحصول على شهادة الجنسية حتى يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات .

وأوضحت أنهم لن يتمكن أحد من المشاركة في التصويت في الانتخابات التكميلية ، إلا بشهادة الجنسية الأصلية.

ونوهت الإدارة إلى ضرورة التأكد من وجود شهادة الجنسية الأصلية أو استصدار بدل فاقد عنها ، وذلك من خلال مراجعة الإدارة لمباشرة إجراءات استخراج الشهادة خلال هذه الفترة حتى يتمكنوا من إنهاء الإجراءات قبل بدء الاقتراع.

وأكدت على ضرورة حضور طالب الشهادة شخصيا لمباشرة إجراءات استخراجها حيث لا يعتد بحضور موكل عنه، منوهة إلى ضرورة إحضار البطاقة المدنية الأصلية الحديثة أو شهادة حديثة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية وعدد 4 صور شخصية قياس 4x6.

بدورها أكدت وزارة الصحة انتهاءها من استعداداتها المتعلقة بها لمواكبة الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة غدا السبت.

وقال وكيل الوزارة المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة الدكتور فواز الرفاعي ، إن الوزارة ممثلة بإدارة الطوارئ الطبية وفرت جميع الخدمات الطبية اللازمة استعدادا ليوم الانتخاب من عيادات طبية وفنيين وممرضين وسيارات الإسعاف.

وأوضح الرفاعي أنه تم تجهيز 16 عيادة طبية بكل مستلزماتها وتوزيعها على جميع مقار التصويت البالغ عددها 36 مدرسة مع مقر اللجنة الرئيسة اضافة إلى 62 فني طوارئ طبية لتقديم الخدمات الطبية مع توفير 10 سيارات اسعاف.

ولفت إلى جاهزية المراكز الصحية في المناطق السكنية التي ستجري فيها الانتخابات ، لتكون على استعداد لتقديم الدعم الكامل لأي طارئ طبي.

وذكر أن فرقة عمليات الطوارئ الطبية ستكون على اتصال مستمر لتلقي الحالات الطارئة وغير الطارئة إلى جانب مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على ممارسة حقهم في التصويت الانتخابي.

كما أعلنت بلدية الكويت إكمال جميع استعداداتها لاستقبال الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة 2019 التي ستشهدها البلاد غدا ، عبر توفير 740 عامل نظافة و57 آلية في مواقف المدارس والشوارع المحيطة بالأماكن المخصصة للاقتراع.

وقالت البلدية أن إدارات النظافة العامة وإشغالات الطرق وإدارات تراخيص خدمات البلدية قاموا بإصدار 15 ترخيصا لمقار انتخابية بمحافظة العاصمة وأربعة بمحافظة حولي ومقر واحد بمحافظة الفروانية اضافة الى إصدار سبعة تراخيص إعلانات لمقار انتخابية في محافظة العاصمة.

وأشارت الى أن الأجهزة الرقابية في إدارات التدقيق ومتابعة خدمات البلدية وقسم إزالة المخالفات وفرق الطوارئ بمحافظات العاصمة وحولي والفروانية قامت بحملات تفتيشية داخل المناطق للتأكد من مطابقة المقرات الانتخابية لاشتراطات البلدية.

وشددت البلدية على عدم إقامة أي مقر انتخابي أو وضع إعلان دون ترخيص مبينة أنه تم رفع وإزالة 145 إعلانا انتخابيا مخالفا واتخاذها كافة الإجراءات القانونية حيال المخالفات.

وخلال 11 انتخابات تكميلية فقد تنوعت أسبابها سواء بسبب استقالة نواب لعوامل مختلفة أو للوفاة أو لبطلان العضوية بحكم المحكمة الدستورية. أما الانتخابات المقبلة فهي الأولى التي لسبب سقوط عضوية نائبين بعد الإدانة بحكم جنائي نهائي وبات .

«التربية» : سلمنا

منها أربع مدارس في منطقة حولي التعليمية ومدرستان في منطقة الفروانية التعليمية و32 مدرسة تابعة لمنطقة العاصمة التعليمية وجميعها على أتم الاستعداد لإنجاح الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة.

وأضاف أنه تم في تلك المدارس توفير كل متطلبات وزارتي الداخلية والعدل وشهد الأسبوعان الماضيان إجراء مسح كامل للصيانة فيها سواء مدني أو كهرباء أو تكييف والتأكد من سلامتها كما تم توفير عمالة التنظيف لتلك المدارس.

وذكر أن هناك متابعة يومية لأي ملاحظات بناء على توجيهات وزارة العدل لافتا إلى أن المدارس التي ستشهد عمليات التصويت للانتخابات التكميلية «ستعطل فيها الدراسة يوم الأحد المقبل لجميع الطلاب والطالبات بينما سيكون هناك دوام للهيئتين الإدارية والتعليمية».

ويتنافس المرشحون في الانتخابات التكميلية المقبلة لمجلس الأمة على مقعد واحد عن الدائرة الثانية ومقعد آخر عن الدائرة الثالثة.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات استقبلت طلبات المرشحين لتكميلية مجلس الأمة عن الدائرتين الثانية والثالثة بعد إعلان المجلس خلو مقعدي النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش بحكم المحكمة الدستورية.

رفض نيابي

العامة للحكومة من أجل مصلحة المواطن.

وقال إن المخالفات الواردة من الرقابة المالية وصلت إلى 24 ألف مخالفة تم تصحيح 6 آلاف مخالفة منها العام الماضي، بالإضافة إلى 900 مخالفة وملاحظة من قبل ديوان المحاسبة.

وأشاد بالجهد الذي تقوم به لجنة الميزانيات في رصد المخالفات، وبعض الجهات الحكومية المتعاونة، مطالبًا رئيس الوزراء التنسيق وفق الدستور والإشراف على الجهات الحكومية المختلفة للتعاون مع الأجهزة الرقابية ومعالجة وتلافي المخالفات الواردة في تقاريرها.

وبين أنه ما زالت هناك مخالفات جسيمة في الجهات الحكومية تتطلب معالجتها وأخذها بعين الاعتبار، مشددًا على ضرورة تحسين الخدمات العامة وعدم خصخصة القطاع الصحي استنادا إلى المادة 20 من الدستور، التي تنص على تحقيق الرخاء ورفع مستوى معيشة المواطنين.

وطالب العدساني الجهات الحكومية أخذ جميع التقارير الرقابية خاصة الحساب الختامي والالتزام بها ومعالجة السلبيات وعدم التراخي، مستدركًا بقوله «أي وزير يتراخى أو يخفق فسوف يوجه له استجواب».

وأشار إلى أن زيادة أسعار البنزين والديزل والخدمات العامة والكهرباء أثرت سلبًا على المواطنين، لافتًا في هذا الجانب إلى تقديمه وعدد من النواب اقتراحًا بقانون لإعادة أسعار البنزين والكهرباء كما كانت بالسابق.

وطالب وزير التجارة بتفعيل دور جهاز حماية المنافسة، مؤكدًا «أننا لن نقبل أن يمس جيب المواطن لمعالجة الهدر والخلل بالميزانية، وندعو إلى ترشيد الإنفاق في الميزانية».

ولفت إلى أن من السلبيات التي تضر بالميزانية كثرة التنقل بين أبوابها، حيث وصل معدل التنقل بين البنود إلى 54 في المئة، مؤكدًا أن ذلك أدى إلى تضخم حساب العهد من 6 إلى 8 مليارات بسبب الدرجات الوظيفية والالتزامات التي لم يتم تسويتها.

وقال العدساني إن الحكومة أعلنت عن لجنة حكومية تنسق مع لجنة الميزانيات لمعالجة الديون المستحقة التي بلغت قيمتها مليارًا و300 مليون وهي أموال غير محصلة من الجهات الحكومية التي يفترض توريدها إلى خزانة الدولة، كما أن الأرباح المحتجزة بلغت قيمتها 20 مليار دينار.

وشدد على أن الاقتصاد الكويتي يقف على أرض صلبة وهو ممتاز، وكل ما يحتاجه معالجة أوجه الهدر وتسوية حساب العهد محاسبيًا وقانونيًا وإحالة المتجاوز إلى النيابة.

وأكد أن خطة التنمية ليست مجرد شعارات ووعود وهدفنا الأساسي هو بلدنا الغالي الكويت والمواطنون، لافتًا إلى أن مجلس الأمة يقر باب المشروعات مفصولًا عن المشروعات حتى لا تتهم الحكومة المجلس بتعطيل عجلة الإنجاز.

وبين أنه كان مدرجًا ضمن الخطة السابقة 39 مشروعًا إنشائيًا إلا أن بيانات الحساب الختامي تكشف عن 14 مشروعًا لم يتم الصرف عليها بالرغم من اعتمادها ضمن الميزانية.

ودعا العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء بوقف المحسوبيات والواسطات في التوظيف، إذ إن المتضرر الوحيد هو المواطن الذي يسير وفق القانون والمعايير والشروط وأن تكون هناك خطة للتوظيف قابلة للتطبيق.

ولفت إلى أن مخرجات التعليم لا تواكب سوق العمل فضلًا عن أن هناك ضعفًا في الرقابة الداخلية على الهيكل الحكومي ، إضافة إلى ترهل وضعف الهيكل الإداري.

وتطرق إلى أزمة الأمطار قائلا «تم صرف جزء ضئيل ومتواضع للمتضررين من الأزمة فقد تم الصرف في حدود مبالغ من 600 إلى ألف دينار، كاشفًا عن وعود حكومية بإنهاء كل الإجراءات بنهاية أبريل المقبل وسيتم الصرف لمن لم يصرف له.

من ناحيته قال نائب مجلس الأمة شعيب المويزري، « إن الكل تألم من مشاهد الشباب الكويتي الباحث عن عمل والحكومة لا تشعر بهم، وللأسف هناك من يدافع عن السلوكيات السلبية للحكومة.

وتساءل المويزري : «إلى متى ونحن نرى قروضا وهبات لدول وشعبنا مديون ويعاني من عدم القدرة على سداد قروضه.. الجميع يشعر بألم أبنائنا في طلب الوظيفة وخير دليل ما حصل أمس في دولة مدخولها اليومي أكثر من 300 مليون دينار» .

وقال إن «سمو الأمير حفظه الله يحث على توظيف الكويتيين ، وشبابنا مو لاقي شغل ، ووجهت سؤالاً لرئيس الوزراء خلال اجتماعنا معه بلجنة الميزانيات بأنه : إلى متى يستمر الفساد بالدولة» .

رئيس الوزراء الجزائري

في العاصمة الجزائر بعد ثلاثة أيام من إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدم الترشح لولاية خامسة تمد بقائه في السلطة بعد فترة حكم استمرت 20 عاما .

وجاء قرار بوتفليقة بعدما نظم عشرات الآلاف من الجزائريين احتجاجات في الشوارع للمطالبة بإصلاح نظام سياسي راكد يسيطر عليه قدامى المحاربين الذين شاركوا في حرب الاستقلال بين عامي 1954 و1962.

وأعلن بوتفليقة تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر أن تجرى في أبريل نيسان وقال إنه سيجري عقد مؤتمر وطني لمناقشة التغيير السياسي، لكن بوتفليقة لم يتنحى ويخشى الكثير من النشطاء أن يكون قراره نوعا من الخداع.

وقال بدوي الذي حل محل أحمد أويحيى يوم الاثنين إن حكومته الجديدة ستتشكل في أوائل الأسبوع المقبل.

أضاف «هذه الحكومة ستكون لها فترة قصيرة دورها هو أن تكون سندا للندوة الوطنية واللي يتفقوا عليه الجزائريون».

وتابع قائلا «فيما يخص الحكومة نحن بصدد تشكيلها والتشاور فيما يخصها ونقول بصدق بأن هذه التشكيلة سوف تكون تشكيلة تمثل كل الطاقات وخاصة الشبابية من بنات وأبناء وطننا لنكون في مستوى هذه الطموحات التي عبر عنها المواطن الجزائري».

وذكر أن لجنة مستقلة ستشرف على الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وحث رئيس الوزراء المعارضة على قبول الحوار. لكن محامين ونشطاء اختارهم المحتجون لقيادة المساعي للإصلاحات لا يرغبون في المساومة ويقولون إنهم لن يتفاوضوا، أو على الأقل ليس في الوقت الراهن.

«بوينغ» توقف

الأقمار الاصطناعية دفعت إلى قرار منع الرحلات مؤقتا. وكانت السلطات الأمريكية تمسكت بمواصلة رحلات طائراتها من طراز 737 ماكس، على الرغم من منعها في الكثير من دول العالم.

وقد قتل جميع الركاب وطاقم الطائرة الإثيوبية التي تحطمت الأحد. وقالت شرطة الطيران الإثيوبية الخميس إن المحققين عثروا على تسجيلات الصندوق الأسود للطائرة وقد أرسلت إلى العاصمة الفرنسية، باريس، لتحليلها.

وكتبت الشركة على حسابها بموقع تويتر: «إن وفدا أثيوبيا بقيادة مكتب التحقيق في حوادث الطائرات حمل الصندوق الأسود إلى باريس من أجل تحليل معطياته».